

كلية الحقوق / جامعة النهرين

جرائم حزب للبعث / المرحلة الثانية

د.ازهار جبار شكر

معوقات العدالة الانتقالية في العراق بعد عام 2003.

المعوق هو كل ما يؤخر انجاز الشيء او العمل، واصبحت المعوقات جزءاً من ثقافة الفرد العراقي نتيجة للحكم الشمولي البعثي الذي ساد مدة طويلة، واهم تلك المعوقات:

اولاً: المعوقات الاجتماعية: اثرت سياسة النظام الشمولي القائمة على القسر والاكراه في النسيج الاجتماعي بزرع التفرقة التي وصلت بين البيت الواحد وبين العشيرة الواحدة وتمثلت بـ:

1- ازمة الحقوق الوطنية: لقد همش جزء كبير من مكونات الشعب العراقي وغيبوا منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1912 وحتى عام 2003، واعتمدت الحكومات اللاحقة على القوة والقمع لبقائها في السلطة ، لاسيما بعد غياب الحوار والتوافق في سياسات الحكومات العراقية، فغاب التعبير عن الرأي والمصادقية نتيجة الخوف والرعب، لكنها انتهت بعد عام 2003، بسقوط النظام البعثي الذي مارس سياسته التعسفية ضد الشعب، فعبرت الاقليات المغيبة عن امالها ومطالبها في بناء الدولة الجديدة، فاستعاد اغلب الافراد هوياتهم سواء كانت مذهبية ام عرقية ام سياسية بشعورهم بالانتماء لها، واخذت تطالب بحقوقها على اساس مظلوميتها مما سبب في استفادة اقرباء الفئات المتضررة وحرمان المتضررين من حقوقهم وظهر ذلك في الانتخابات بقيام كل فئة دعاياتها على اساس مظلوميتها وتضحياتها للفوز بالانتخابات.

2- الازمة الطائفية (العنف الاجتماعي): منذ سقوط النظام البعثي ساد شعوراً لدى بعض الفئات بانها مهمشة وسحبت السلطة من ايديها لكونهم من ساند او دافع عن النظام، وظهر فئة تضررت من النظام السابق بمعنى شكلت فئتين فئة ينزر لها مساندة للنظام واخرى متضررة منه لكن تجسدت على اساس الصراع السياسي وليس الرأي والرأي الاخر لانعدام المؤسسات الانتقالية في المجتمع، وفي كلا الحالتين لم يكن مشخص على اساس قانوني دقيق فضلاً عن ذلك اخذ بعض ضحايا النظام الثأر ممن اجرموا بحقهم، والبعض وجد من اجرموا بحقهم يمارسون حياتهم من دون الاعتذار بل استمروا في طغيانهم باثارة العنف الطائفي.

ثانيا: معوقات سياسية:

1-المحاصصة السياسية: عند صدور دستور عام 2005، حدد في كثير من مواده الفئات المتضررة لكن تطبيق تلك المواد واجهة كثير من المعوقات لاختلاف كل مكون عن الآخر في مطالبهما، فكل منهما وسع في مطالبه فكانت الغلبة للاكراد لامتلاكهم الخبرة في التعامل مع الانفصال قياسا بالشيعة والتركمان والآخرين، وانعكست المحاصصة على مؤسسات الدولة كلها فمثلا عين عضوا في مؤسسة الشهداء من حزب الفضيلة الذي شكل بعد عام 2003، وهي مؤسسة لانصاف ذوي الشهداء بين عامي 1968-2003، وبرز ما وصلت اليه المحاصصة توزيع الوظائف في كافة المؤسسات مما تسبب جعل مؤسسات الدولة هشة.

2-معوقات دستورية: ادت بعض فقرات الدستور الى عدم تطبيق بعض المواد الخاصة بالمتضررين، مثل(البعث الصدامي) للسماح لبعض قدامى البعثيين الذين تركوا البعث المشاركة في الدولة الجديدة، ومنح مجلس النواب العراقي صلاحية حل المحكمة الجنائية العراقية العليا قبل اتمام عملها وسماع الشهود ومعرفة كل المتضررين بهذه المحكمة مما ادى الى حرمان الكثير منهم في تقديم شطوهم وحصولهم على لالتعويضات.

ثالثا: معوقات قانونية: هناك العديد من القوانين والتشريعات التي تعارض قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل الساية المفعول لعدم سن قوانين جديدة فمثلا اشترط ان يتراأس مؤسسات العدالة الانتقالية مدراء عامين لديهم خبرة عشر سنوات ويحملون شهادة جامعية بمعنى سترأس تلك المؤسسات من كان بعثيا لانهم هم من لديهم تلك الخبرة والشهاجة، وهي في الاصل شكلت لانصاف ضحايا البعث.

رابعا: معوقات اقتصادية: ان مبدأ التعويض حق اقرته الام المتحدة فعندما باشرت مؤسسات العدالة الانتقالية في تعويض المتضررين من النظام السابق رفض الكثير منهم لكي لا يتساوا مع غيرهم وللحفاظ على المكسب المعنوي من جراء تضحياتهم، لكن هناك الكثير ممن لم يتضرروا قدموا اوراق مزورة تثبت تضررهم معتمدين على نهب مؤسسات النظام البعثي التي تثبت كذبهم، وحصلوا على التعويضات المادية قبل المتضررين الحقيقيين مما اثر سلبا على زيادة موازنة الدولة السنوية للايفاء بتعويضهم.